

صعود وجوه سياسية يقلق سيطرة أردوغان في تركيا

تفرد الرئيس التركي بالسلطة يحول حلفاءه السابقين إلى خصوم ويزيد حظوظ المعارضين

عانت الحياة السياسية في تركيا منذ ظهور حزب العدالة والتنمية الإسلامي في المشهد قبل 18 عاماً من أمراض سببها تدخل أطراف وقوى خارجية عنها، ومثل تشبث الرئيس رجب طيب أردوغان بالسلطة منذ انتخابه رئيساً نتيجة لتلك الحالة التي حالت دون نمو الديمقراطية ونضوجها لكن يبدو أن الوضع يتجه إلى التغيير تدريجياً بفضل الانشقاقات، التي تعرض لها الحزب الحاكم وبروز شخصيات سياسية من نفس الأيديولوجيا أو حتى من المعارضة التي بدأت تستميل الأتراك إليها.

انقرة - بعد أن وصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى سدة الحكم وضع نصب عينيه مشروع التحول إلى النظام الرئاسي الذي يؤسس لإمبراطورية طالما حلم بها، وبالتالي أغلق الباب في وجه تدخل القوى من خارج المؤسسة السياسية ليس لحمايتها من العسكرة بل لاستحواد على المشهد السياسي لوحده.

ولكن اليوم يبدو الأمر مختلفاً تماماً بالنسبة للكثير من المراقبين لما يحدث في تركيا إذا ظهرت شخصيات سياسية انشقت عن حزب العدالة والتنمية وأخرى برزت من التيار المعارض تريد إعادة التوازن إلى المشهد السياسي برمته، وتسعى إلى تقليص حظوظ أردوغان قبل موعد الانتخابات المقبلة في العام 2023. ويوجد منافسو أردوغان من بينهم علي باباجان، الذي ترك حزب العدالة والتنمية، ورئيس بلدية أنقرة، السياسي المعارض منصور يافاش ورئيس بلدية إسطنبول المعارض، أكرم إمام أوغلو أنفسهم أمام ظروف مواتية لوضع حد لفترة حكم خصمهم الطويلة ومع تراجع ثقة الأتراك في الرئيس وحزبه تبدو الفرصة سانحة أكثر من ذي قبل لتعديل البوصلة.

اغتنام الفرص الثمينة

يطرح تداخل الأزمات مع تفشي مرض كورونا تحدياً أمام الأتراك وخاصة أمام خصوم أردوغان بشأن ما ينتظر البلاد من غموض سياسي، ويعتقد المتابعون أن تلفظ حزب العدالة والتنمية لما وفره الوباء من مجال لتعزيز سلطات الرئيس يمثل الفرصة الأنسب لتحليل المشهد السياسي اللغيم قبل نهاية حقبة "السلطان" ومع ذلك يبدو للبعض ومن بينهم

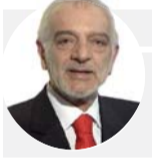


وقد شغل باباجان منصب نائب رئيس الوزراء المسؤول عن الاقتصاد كما شغل منصب وزير الخارجية وكبير مفاوضي بلاده مع الاتحاد الأوروبي بعد أن تولى عبدالله غول الرئاسة في 2007 وعاد إلى مهامه في الاقتصاد، تاركا وزارة الخارجية لأحمد داود أوغلو، وهو سياسي آخر في حزب العدالة والتنمية أسس حزبه المنشق العام الماضي. والسبب وراء بقاء باباجان منفصلاً عن داود أوغلو هو موقف غول تجاه رئيس الوزراء الأسبق ورئيس حزب العدالة



المصادر لسياسات أردوغان

في المئة ثم الحزب الصالح بنحو 8.9 في المئة ثم حزب الشعوب الديمقراطي 8.7 في المئة فحزب الحركة القومية به في المئة يليه حزب الديمقراطية والتقدم بنحو 1.7 في المئة يليه حزب المستقبل بواقع 1.3 في المئة.



نورالدين دوغان
بروز شخصيات جديدة على الساحة قد يخلط الأوراق

وفي استطلاع منفصل أجرتة مؤسسة سونار لاستطلاعات الرأي تم اختيار رئيس بلدية إسطنبول المعارض أكرم إمام أوغلو، وهو ينتمي لحزب الشعب الجمهوري ليكون أنجح رئيس بلدية وهو تتويج مهم بالنسبة له بعد أن سطم نجمه واشتهر على الساحة المحلية والدولية بعد فوزه في الانتخابات المحلية للعام الماضي في أكبر مدينة تركية وإسطنبول بعد إعادة الانتخابات أمام مرشح العدالة والتنمية بن علي يلدرم.

والأتراك باتوا يميلون أكثر إلى هذا السياق. وتكشف أحدث استطلاعات الرأي عمّا تحاول حكومة الرئيس أردوغان بالتعليم عليه من مشكلات متفاقمة بالبلاد، وبخاصة في الاقتصاد والصحة والعمل، ناهيك عن التراجع الكبير في الحريات وحقوق الإنسان. وتظهر البيانات الجديدة عن تقدم رئيس بلدية أنقرة، السياسي المعارض منصور يافاش على أردوغان بفارق يصل إلى أكثر من ثلاث نقاط، وذلك في تأكيد على تراجع شعبية الرئيس التركي وازدياد شعبية معارضيته.

وصرح أوزر سينكار، في حديثه لموقع "ميديا سكوب" الأحد، أنه وفقاً لأحدث أبحاثه تم تشكيل تفضيلات التصويت للمرشحين للرئاسة في حالة إجراء الانتخابات حيث تظهر البيانات مدى تضائل حظوظ الحزب الحاكم بدرجة أكبر مما كانت عليه قبل أشهر.

وتصدر الحزب الحاكم نوابا التصويت بنحو 30.6 في المئة بينما حل حزب الشعب الجمهوري ثانيا بنحو 20

ويشاع أن حزب الشعب الجمهوري يستعد لإنشاء إطار عمل مثل هذا التجمع، ربما لبدء عملية زيارات ومفاوضات في يناير الجاري ومن المحتمل أن تشمل هذه الجولات بين المعارضة حزب الديمقراطية والتقدم. وكان المرشح الرئاسي السابق عن المعارضة التركبة محرم إنجه قد أطلق في سبتمبر الماضي حزبا سياسيا جديدا تحت مسمى حركة الوطن، متعهدا بإيجاد طريق لخلاص البلاد مما وصفه بـ"حكم الرجل الواحد"، في إشارة إلى أردوغان.

بروز شخصيات معارضة

لدى الكثير من المراقبين قناعة بأن اللجوء إلى استطلاعات الرأي باتت أخذ الحسول في طريق السعي إلى تكوين رؤية دقيقة وواضحة حول الشخصيات السياسية، بعد أن حققت نجاحا وفعالية في العديد من بلدان العالم وقدمت خارطة فهم مبدئية للربط بين الحكومة وشبابها، ومن المؤكد أن

والتنمية، الذي أكد أنه يريد العمل سوياً، لكنه لم ير أي حسن نية لتحقيق هذه الغاية من جهة باباجان-غول، ولقد فضل باباجان عدم الحديث عن الأمر حتى اليوم. وخلال الأونة الأخيرة، دار حديث عن إنشاء تحالف ديمقراطي ليبرالي محافظ يمين وسط، وهي البداية التي بدأ بها حزب العدالة والتنمية، ويرجح دوغان اتحاد حزبي ديفا والمستقبل في هذا التحالف، جنبا إلى جنب مع حزب العدالة، الذي انبثق من نفس الجماعات الإسلامية التي تعود جذور حزب العدالة والتنمية إليها، والحزب الصالح، الذي أسسه سياسيون تركوا اشتراك حزب العدالة والتنمية في الائتلاف، حزب الحركة القومية. وركز داود أوغلو وباباجان على الأجزاء الشرقية من البلاد، في محاولات واضحة لاسترضاء الناخب الكردي. ويمكن أن يشهد كيان سياسي قائم على مفهوم النظام البرلماني المحصن عقد حوار أقل عدوانية مع حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد في حالة تجمع أجنحة المعارضة على أساس مبدأ مشترك.

الاستفزازات الروسية والصينية سبب زيادة تركيز البنتاغون على الأسلحة النووية

وبالنسبة إلى كوريا الشمالية، فقد أوضح تقرير عسكري أميركي أن لديها حوالي 60 قنبلة نووية، وأنها قادرة على إنتاج 6 قنابل جديدة كل عام. وذكر التقرير أنها سعت لامتلاك الأسلحة النووية لأن قادتها يعتقدون أن التهديد بشن هجوم نووي سيمنع الدول الأخرى من التفكير في تغيير نظامها السياسي. ورغم محاولة الولايات المتحدة في عهد الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب التقارب مع كوريا الشمالية، تواصل بيونغ يانغ تطوير برنامجها للأسلحة النووية، وأنه من المحتمل أنها طورت أجهزة نووية مصغرة لتربيتها على الرؤوس الحربية لصواريخها الباليستية.

وأما في ما يتعلق بالموقف النووي لإيران، فقد أبلغت طهران مؤخرا الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعترافها بتخصيب اليورانيوم بدرجة نقاء تصل إلى 20 في المئة، وهو ما سيعيد أكبر انتهاك من قبل طهران للاتفاق النووي المبرم بينها وبين الدول الكبرى عام 2015.

وتضمن الاتفاق الحد من الأنشطة النووية لطهران، والحد من نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 3.67 في المئة، وهو ما يقل عن النسبة المطلوبة لصنع أسلحة نووية وهي 90 في المئة. ورغم ذلك يرى مراقبون أن زيادة تخصيب اليورانيوم قد تؤدي من الناحية النظرية إلى اختصار الفترة الزمنية التي تحتاجها إيران لتطوير قنبلة نووية.

هذه المكونات، ومن بينها البلوتونيوم، وعمليات توسع على نطاق كبير في عدد الأسلحة النووية لديها. وهي منظمة مقرها الولايات المتحدة تأسست عام 1971 بهدف زيادة استيعاب العامة لسياسات تحديد الأسلحة في تقرير نشرته مؤخرا على موقعها على الإنترنت، أن الولايات المتحدة وروسيا تنشر كل منهما حوالي 1350 رأسا حربية على عدة مئات من القنابل والصواريخ، وأن الدولتين تقومان بتحديث أنظمتها الخاصة بإيصال الأسلحة النووية. وأضاف التقرير أن روسيا والصين تمتلكان أيضا عددا أقل من الرؤوس الحربية النووية التكتيكية، التي لا تخضع لأي قيود وفقا لأي معاهدة للحد من الأسلحة النووية.

جديدة، وعمليات تطوير للأسلحة، وعمليات توسع على نطاق كبير في عدد الأسلحة النووية لديها. وما يعنيه هذا، من بين أمور أخرى، أنه بغض النظر عن أي تقدم محتمل بين القوى الكبرى على مائدة المفاوضات، سوف تستمر الحاجة إلى ترسانة أسلحة نووية أميركية كبيرة. ويحتمل أن يكون هناك متغير آخر مرتبط بهذا وهو مجرد احتمال استمرار انتشار القدرة النووية في أنحاء العالم بين دول أصغر حجما، وربما أكثر خطورة مثل إيران، أو كوريا الشمالية، أو غيرها. وأكد تقرير لوزارة الطاقة الأميركية على ضرورة ضمان إمداد مستمر وموثوق به لمكونات الأسلحة النووية الاستراتيجية والمواد الرئيسية التي تستخدم في إنتاج

وهذا أمر مهم بالنسبة إلى عدد من المجالات، حيث أنه يقدم دليلا على التفكير الحالي بعيد المدى، الذي يبدو أنه يعتمد في جانب منه على الأقل، على مفهوم أنه من المحتمل أن يكون للأسلحة النووية الحديثة الممتدة دور بارز في أي حالة ردع في السنوات المقبلة. ويوضح هذا أنه بغض النظر عن مدى النجاح المحتمل لمفاوضات خفض الأسلحة النووية أو تحديدها في السنوات المقبلة، من المتوقع أن تستمر الحاجة إلى رادع نووي قوي وحديث، وفعال للغاية وهناك أسباب كثيرة لذلك، وربما يبدو العديد منها واضحا للغاية. وتحقق روسيا والصين قدرا كبيرا للغاية من التقدم السريع بالنسبة إلى التحديث النووي ليشمل إنتاج أسلحة

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة العسكرية بالسعي لإنتاج رؤوس حربية نووية منخفضة القوة للصواريخ النووية طراز "ترايدنت دي 5" التي تطلق من الغواصات، وكذلك إنتاج صواريخ كروز بعيدة المدى مسلحة نووية، وقنابل نووية جديدة مدمجة تقذف من الجو طراز "بي - 61". وتمتلك روسيا والولايات المتحدة معا أكثر من 90 في المئة من الأسلحة النووية في العالم، بحسب المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم (سيبير)، فلدی موسكو 6375 رأسا حربية في حين لدى واشنطن 5800، أما الصين فلديها 320 وفرنسا 290 وبريطانيا 215.

ووصلت البرامج الأميركية إلى مراحل متقدمة واكتسبت زخما كبيرا في السنوات العديدة الماضية، وهي ديناميكية تمهد الطريق لترسانة أسلحة تتمتع بالثقة والمرونة والقدرة في الوقت الذي يتحرك فيه البنتاغون نحو السنوات المقبلة. ومنذ وقت طويل، أكد كثير من أعضاء الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي وكذلك كبار قادة البنتاغون وغيرهم من مطوري الأسلحة على أن هناك حاجة للتجديد والتوسع بشكل كبير. ويعتقد أوزبورن أنه ربما كانت هذه العوامل هي أحد أسباب اعتراف وزارة الدفاع ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة مواصلة إنتاج المواد النووية مثل البلوتونيوم وحتى التوسع في ذلك.

نيويورك - لا تملك وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) خططا للتخلي عن ترسانة أسلحتها النووية، بل من المرجح أن تتوسع فيها بدرجة أكبر إلى جانب الحملة واسعة النطاق للتحديث بسبب الاستفزازات التي تقوم بها كل من روسيا والصين.

وتعكف الوزارة بالفعل على زيادة إنتاج صواريخ باليستية عابرة للقارات وقاذفات قنابل من طراز الشبح وأسلحة منخفضة القوة، وصواريخ نووية أسرع من الصوت، وأنواع من الأسلحة النووية التي يتم إسقاطها من الجو.

ويؤكد الخبير العسكري كريست أوزبورن، الذي عمل سابقا بـمكتب مساعد وزير الدفاع الأميركي في تقرير نشرته مجلة "ذا ناشونال إنترست" الأميركية، أن السنوات الأخيرة شهدت تنفيذ برنامج نشط للأسلحة النووية، شمل التقدم السريع في البرنامج الجديد للصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تعتبر الرادع الاستراتيجي الأرضي واستمرار التحديثات لصواريخ "مينتيم 3" القديمة العابرة للقارات.

